



FCE |

**منتدى رؤساء
المؤسسات**

معرض المطبخ

الأحد 10 فيفري 2019

منتدى رؤساء المؤسسات
08 شارع سيلفان فوريستيه المرادية، الجزائر العاصمة
Communication@fce.dz

الفهرس

- الافتتاحية 3
- 3..... برنامج خاص للبحث عن زبائن منتجات "دي زاد" هذا الشهر
- 3 رجال أعمال في مهمة فوق العادة لـ 5 دول لتصدير "السيارة الجزائرية!" (الشروق أونلاين)
- 4 دورات تدريبية في أمن الحرائق قبل تسليم المشاريع
- 4 لا رخص بناء دون مذكرة أمنية متخصصة (الشروق أونلاين)
- 4 حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية.....
- 4 تخفيض الجزائر لديونها سمح لها "بمقاومة" الصدمات الاقتصادية (الشروق أونلاين) .
- 5 الصادرات الفلاحية الجزائرية: محادثات جد متقدمة مع كبار الموزعين بأوروبا (واج).....
- 7 فلاحه: لقاء اعمال بين متعاملين جزائريين و المان ببرلين (واج)
- 7 بنوك /مالية/تأمينات.....
- 7 الحكومة خصصتها السنة الماضية لتطهير ديونها
- 7 160 ألف مليار في مهب الريح.. والإفلاس يهدد المؤسسات العمومية (الشروق أونلاين) ...
- 8 المنتدى العربي الرابع حول المالية العمومية من 9 الى 12 فبراير في دبي (واج)
- تعاون وشراكة 9
- 9 الأداءات الاقتصادية لافريقيا في تحسن مستمر (واج).....
- 10 أحمد أويحيى يشارك في المنتدى الـ 28 لرؤساء دول و حكومات الألية الافريقية (واج) .
- 11 افريقيا: دخول الاتفاق حول التبادل الحر حيز التنفيذ في الأسابيع المقبلة (واج)
- تجارة 11
- 12 الفاتورة ارتفعت بـ 130 مليون دولار رغم قائمة الممنوعات.....
- 12 الحكومة تقف عاجزة أمام طوفان الواردات (الشروق أونلاين)
- 12 أدرار: إطلاق أول عملية تصدير الإسمنت نحو النيجر (واج)
- 13 تراجع محسوس في العجز التجاري خلال العام 2018 (واج)
- يقظة إعلامية 17

الافتتاحية

برنامج خاص للبحث عن زبائن منتجات "دي زاد" هذا الشهر

رجال أعمال في مهمة فوق العادة لـ 5 دول لتصدير "السيارة الجزائرية!" (الشروق اونلاين)

كثفت وزارة التجارة بالتنسيق مع غرفة التجارة والصناعة الجزائرية تحركاتها نحو الخارج خلال شهر فيفري الجاري، من خلال تنظيم تنقل رجال الأعمال نحو 5 معارض بحثا عن زبائن جدد للمنتجات الجزائرية، ويتعلق الأمر بكل من بوركينيا فاسو ورومانيا والهند والكاميرون والمانيا، كما سيتم التعريف خلال هذه المعارض بالمنتجات الجزائرية خارج المحروقات، وهي الخضرة والفواكه والتمور "دقلة نور" والمنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية، وأيضا السيارات المركبة محليا عبر المصانع المتمركزة بالغرب الجزائري.

وأبلغت غرفة التجارة والصناعة الجزائرية، كافة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين عن تنظيم بالتنسيق مع سفارة جمهورية بوركينيا فاسو بالجزائر، يوما إعلاميا حول فرص الشراكة والأعمال بين الجزائر وبوركينا فاسو، يوم الاثنين 18 فيفري 2019، وسيتم تنظيم السبت تحضيرا لتنقل وفد اقتصادي جزائري إلى واغادوغو خلال الثلاثي الأول من 2019، ويهدف إلى معالجة مختلف القضايا المتعلقة بتطوير التبادل التجاري وإمكانيات الاستثمار والشراكة بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم البوركينابيين، من خلال برنامج عروض ونقاشات موجهة للشركات الجزائرية المهتمة من أجل إعطاء نظرة واضحة حول ما يتيح السوق البوركينابي، وأيضا فرص التصدير نحو هذه السوق.

وفي إطار تعزيز العلاقات الثنائية الجزائرية الرومانية، تنظم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة ملتقى أعمال بين المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين ونظرائهم الرومانيين بتاريخ 26 فيفري 2019، ويتكون هذا الوفد من مجموعة من الشركات الرومانية الناشطة في مجالات المناجم، الصناعات الغذائية والفلاحية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، أجزاء السيارات وقطع الغيار، كما سيتم تنظيم تنقل وفد رجال أعمال إلى موريتانيا، ويهدف هذا الملتقى إلى مناقشة الفرص الاستثمارية الحالية في الجزائر وإقامة شراكة رابحة-رابحة في كافة القطاعات.

وتم إبلاغ المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين بانعقاد الدورة السابعة للمعرض الدولي للشركات الصغيرة والمتوسطة والشراكة، وهذا في الفترة من 16 إلى 24 فيفري 2019 بمدينة ياوندي بالكاميرون، ويعد هذا المعرض الدولي منصة للشركات المشاركة لترويج منتجاتها وخدماتها، وكذلك يعتبر فرصة لهم لاستكشاف فرص العمل والشراكة المتوفرة والمتاحة.

كما أبلغت الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين أنه سيتم إقامة معرض حصري حول التجارة الدولية وذلك من 11 إلى 12 فيفري 2019 بنيودلهي بالهند، ويهدف هذا الحدث إلى تعزيز صناعة الاتصالات في الهند والخدمات المقدمة في هذا المجال، ومن المقرر على هامش هذا الحدث، زيارات المواقع، وعقد لقاءات ثنائية "بي توبي" وعقد مؤتمرات.

وفي سياق متصل، ترأس وزير التجارة، سعيد جلاب، ابتداء من 4 فيفري إلى غاية أمس، وفدا يتكون من 20 مؤسسة من أجل المشاركة في الطبعة 127 للمعرض الدولي لتسويق الخضرة والفواكه، والذي ينعقد ببرلين بألمانيا، في الفترة الممتدة بين 6 و8 فيفري الجاري.

ويسمح هذا الحدث ذي المرجعية العالمية بتمكين المتخصصين في المجال الزراعي من الاطلاع على أحدث الآفاق والتطورات التي يشهدها قطاع الخضرة والفواكه، كما سيكون فرصة بالنسبة للمؤسسات الجزائرية للتعريف بنوعية المنتج الجزائري عن طريق اقتراح عروض متنوعة وإبرام عقود أعمال جديدة تسمح بترقية صادرات المنتوجات الزراعية.

دورات تدريبية في أمن الحرائق قبل تسليم المشاريع لا رخص بناء دون مذكرة أمنية متخصصة (الشروق أونلاين)

اشتترطت الحكومة وثائق جديدة للحصول على رخصة بناء أو تهيئة أو استغلال المؤسسات أو العمارات أو البنايات، ويتعلق الأمر بـ"مذكرة أمنية" معدة من طرف مكتب دراسات متخصص في أمن الحرائق، ومنحت السلطات العمومية مهلة لا تتجاوز 5 سنوات للتكيف مع الشروط الجديدة الموضوعة.

تذكر وزارة الداخلية والجماعات المحلية، في عرض أسباب مشروع قانون يتعلق بالقواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفرع، الذي سيشرع في مناقشته منتصف الأسبوع الجاري، بالمجلس الشعبي الوطني، أنه يهدف "لتحديد القواعد العامة للوقاية من أخطار الحريق والفرع، قصد منح حماية أفضل للأشخاص والممتلكات والبيئة"، ومن جهة أخرى "ضمان حماية المتدخلين والحد من آثار هذه الأخطار في حالة النكبة".

ووسع المشروع، من صلاحيات اللجنة المركزية للوقاية من أخطار الحريق والفرع، وتذكر المادة 25 من المشروع "تنشأ لدى الوزارة المكلفة بالداخلية لجنة مركزية للوقاية من أخطار الحريق والفرع تدعى -اللجنة المركزية-، وتشكل ذات اللجنة جهازا للاستشارة والطعن والإعداد والموافقة على التدابير اللازمة من أخطار الحرائق، ونفس الأمر مع صلاحيات اللجنة الولائية للوقاية من أخطار الحريق، كما أتاح المشروع حصول ضباط الحماية المدنية على بعض صلاحيات الشرطة القضائية، والتي تسمح بحراسة ومراقبة جيدة لتطبيق إجراءات السلامة. ويسمح المشروع للسلطات العمومية المحلية بممارسة الرقابة، وذلك بتطبيق العقوبات الإدارية المقررة، كما يسمح للسلطة القضائية المختصة بتطبيق العقوبات الجزائية، وذلك بغرض الوقاية والحد من الحالات التي يمكن أن تشكل خطرا على حياة الأشخاص وممتلكاتهم.

واشترط المشروع، عند إنجاز المؤسسات والعمارات والبنايات المخصصة للسكن، القيام بالتدابير الأمنية التي من شأنها حماية الأشخاص والممتلكات من أخطار الحريق والفرع، وقبل بداية الإنجاز، تشترط المادة 20 من المشروع "يرفق ملف طلب رخصة بناء أو تهيئة أو استغلال المؤسسات أو العمارات أو البنايات، بمذكرة أمنية معدة من طرف مكتب دراسات متخصص في أمن الحريق".

وقسم المشروع البنايات، على عدة أصناف منها "المؤسسة المستقبلية للجمهور، العمارة المرتفعة، العمارة المرتفعة جدا، البناية المخصصة للسكن"، واشترط على ملاك ومسيري الأصناف السابقة، "التأكد من أن المواد المستعملة والمنشآت والتجهيزات يتم إعدادها وصيانتها طبقا لأحكام هذا القانون"، كما يتعين على مستغل المؤسسات المستقبلية للجمهور من تنظيم تدابير تدريبية لاختبار مدى فعالية ونجاعة مخططات التدخل، بالاشتراك مع مصالح الحماية المدنية.

حسب تقرير البنك الإفريقي للتنمية

تخفيض الجوائز لديونها سمح لها "بمقاومة" الصدمات الاقتصادية (الشروق أونلاين)

اعتبر البنك الإفريقي للتنمية، أن التسديد المسبق لديون الجوائز الخارجية، خلال العشرية الماضية، قد سمح "بمقاومة أفضل" للصدمات الاقتصادية.

وأوضح التقرير الذي قدمته لجنة الاتحاد الإفريقي والبنك الإفريقي للتنمية بعنوان "الآفاق الاقتصادية لإفريقيا" على هامش القمة الـ 32 للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا، أن "سياسة تخفيض الديون الخارجية التي وضعتها الجزائر خلال

العشرية الماضية واحتياطات الصرف الهامة التي يحوز عليها البلد، رغم انخفاضها، تسمح للجزائر بمقاومة أحسن للصددمات الاقتصادية.

يذكر أن مسار التسديد المسبق للديون الخارجية الذي قرره رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة قد انطلق في سنة 2004، وتسارعت وتيرته بعد ذلك في 2005، ولم تسجل التخفيضات الهامة إلا في سنة 2006، مؤدية إلى تخفيض النفقات الخارجية لأقساط الفوائد على الديون وتحسين التقييم الاقتصادي الخارجي للبلد وتعزيز الأمن المالي. ويؤكد البنك الإفريقي للتنمية أن "البنى التحتية والموقع الاستراتيجي والجالية والسوق الداخلية وكذا وفرة الموارد الطبيعية في الجزائر تمثل في مجملها رصيذا ضروريا لتحويل اقتصاد البلد وتنويعه". وحسب التقرير، فقد بلغ "نمو الناتج الداخلي الخام الحقيقي 2.5 بالمائة في 2018 مقابل 1.4 بالمائة في 2017، وهذا بسبب نمو القطاعات خارج المحروقات (5.2 بالمائة) وأهمية نفقات الميزانية (36.7 بالمائة من الناتج الداخلي الخام)". هذا، وستبلغ تقديرات وتوقعات النمو في الجزائر من 2018 حتى 2020، والقائمة على افتراض متحفظ لقطاع المحروقات "الضعيف" وقطاع خارج المحروقات الذي يوجد "في تحسن طفيف"، نسبة 2.7 بالمائة في عام 2019 و1.9 بالمائة في 2020.

كما اعتبر التقرير أن الانخفاض المتوقع في 2020 يُعزى جزئيا إلى السياسة التقييدية للميزانية - إذ ستخفض النفقات العمومية بدءاً من 2019- من أجل التقليل من عجز الميزانية الذي من المتوقع أن ينتقل من 5.3 بالمائة من الناتج الداخلي الخام في 2018 إلى 5.0 بالمائة في 2019 ثم 4.7 بالمائة في 2020.

وأكد البنك الإفريقي للتنمية أن بنك الجزائر "الذي يواجه تقلصاً في الودائع المصرفية منذ 2015 قد استأنف عملية إعادة تمويله ويقوم بتشجيع السوق النقدية فيما بين البنوك من خلال تخفيض الاحتياطات الضرورية وتنظيم أسواق رؤوس الأموال بشكل أحسن"، معتبرا أن "التضخم يبقى تحت السيطرة بنسبة 4.8 بالمائة في 2015 ثم 6.4 بالمائة في 2016 فنسبة 5.6 بالمائة في 2017".

وأبرز تقرير البنك الإفريقي الأفق الاقتصادية وتوقعات النمو لمجمل القارة الإفريقية. كما عرض توقعات على المدى القصير والمتوسط، حول نمو العوامل الاجتماعية والاقتصادية الرئيسية مثل الشغل، وطرح معلومات مستجدة حول التحديات والتطورات المسجلة.

وحسب البنك، فإن التقرير يستعمل بشكل واسع في دعم القرارات السياسية وتحسين الفعالية التنفيذية للمؤسسات. وتحصل البنك الإفريقي للتنمية على تنقيط ممتاز (أأ) من قبل كل الوكالات الدولية الكبرى للتنقيط ويستفيد من تنقيط جيد في المجالات البيئية والاجتماعية والحكامة.

الصادرات الفلاحية الجزائرية: محادثات جد متقدمة مع كبار الموزعين بأوروبا (واج)

تقترب العديد من المؤسسات الجزائرية الناشطة في مجال تصدير المنتجات الفلاحية من إبرام عقود جديدة للتموين المنتظم مع كبار الموزعين في أوروبا ، حسبما أفاد به متعاملون لواج. و خلال لقاء واج بهم في المعرض الدولي للفواكه والخضر ببرلين " فروي لوجيستিকা 2019" المنظم من 6 الى 8 فبراير، أكد هؤلاء المتعاملين ان جل المحادثات بلغت مراحل متقدمة.

وبالفعل ، استطاعت المؤسسات الجزائرية لإنتاج وتوزيع المنتجات الفلاحية ولوج العديد من الاسواق في العالم ولكن بكميات قليلة وبطريقة مناسبة.

و بدعم من السياسة الجديدة لتشجيع الصادرات خارج المحروقات فان هذه المؤسسات تطمح الى تمكين منتجاتها من ولوج الاسواق الخارجية بكميات اكبر.

في هذا الاطار، افاد ممثل مؤسسة بولتزة ، جميل بن عصمان ان جناحه كان محل زيارات من طرف عدة مسؤولين لمراكز الشراء الالمانية من اجل ادراج منتجاته (طحين الخروب ومشتقاته) في مراكز التوزيع الكبرى عبر السوق الالمانية وحسب السيد بن عصمان فانه الى جانب نوعية هذه المنتجات ، فان الاستثمارات المبرمجة من طرف هذه المؤسسة في ميدان التغليف شكلت عاملا اخر الذي اقنع من خلاله المتعاملين الالمانيين لإبداء اهتمامهم فيما يخص عقود التموين السنوي.

ناهيك عن كون المؤسسة المذكورة انفا تحصلت على الشهادات الضرورية لتسهيل الولوج إلى الأسواق العالمية (شهادة بيو ، ايزو للمناجمان، ايزو لأمن الأغذية و أيضا الشهادة العالمية "حلال").

و تم انشاء هذه المؤسسة العائلية سنة 1930 و بدأت التصدير في 2008 من خلال منتجات متداولة حاليا في 30 بلدا متواجدا في القارات الخمس بحجم تصدير يفوق 16 الف طن في السنة.

من جهته، افاد مسير مجمع طهراوي، عبد العزيز طهراوي ان جناح المجمع استقبل العشرات من الزوار المهنيين المهتمين بالتموين بالفواكه والخضر الجزائرية.

و شرعت مؤسسة طهراوي في تصدير منتجاتها سنة 2014 ، بحيث تخصص حاليا 30 في المائة من منتجاتها للسوق الخارجية.

"نحن نصدر إلى أوروبا أزيد من 60 طن أسبوعيا من الخضر والفواكه (الطماطم، الفلفل، الباذنجان، والبطيخ). وبفضل هذا الصالون نحن بصدد التفاوض مع متعاملون روس و سعوديون من أجل ولوج أسواقها"، يتابع نفس المتحدث، مشيرا إلى أن الهدف يتمثل في بلوغ تصدير 70 في المائة انتاجها خلال 3 سنوات .

ومن جانبه، أعرب الرئيس المدير العام للمجمع العمومي لتثمين المنتجات الفلاحية (جفابرو) السيد مصطفى بلحاني، عن تفاؤله بخصوص نتائج المشاركة الجزائرية في هذا الحدث، مبرزا أن الزوار يبدون اهتماما خاصا بالمنتوج الفلاحي الجزائري ليس فقط من أجل سعره التنافسي وإنما بالنسبة أيضا لنوعيته.

و أضاف المسؤول الأول بهذا المجمع الذي يضم 80 شعبة قوله " العديد من الفروع التابعة لنا قيد التفاوض مع المؤسسات الاوروبية والعربية. يمكننا الذهاب نحو الكميات الكبيرة من الصادرات. ينبغي فقط تنظيم العمل أكثر لتكون في مستوى متطلبات الأسواق الخارجية سيما في مجال التعبئة والتغليف وأجال التوزيع."

وبالنسبة لممثل الشركة الجزائرية "متيجة للتجارة"، طاهر طاهير، فإن الصالون " الخضر والفواكه لوجيستكا 2019 " يسمح بضبط رؤية أفضل للمنتوج الجزائري على المستوى الدولي، ويسهم في تحسين صورة علاماته.

و قد قامت الشركة التي تأسست سنة 1993 بأولى عمليات التصدير الخاصة بها في 2018 نحو الإمارات العربية المتحدة، وتعترم دخول السوق الأوروبية التي تحوز على الكثير من الفرص.

ومن جانبه، عبر السيد سليم حدود، المدير العام لـ " المؤسسة ذات المسؤولية المحدودة حدود"، عن أهمية المشاركة في هذا النوع من الصالونات ذات البعد العالمي.

وحسب المدير العام لهذه الشركة المتخصصة في انتاج وتوزيع التمور ، فإن المشاركة في هذه الصالونات والمعارض شرط أساسي لمواجهة المنافسة القوية للدول الأخرى من شمال افريقيا على وجه الخصوص.

ويعود تاريخ أولى صادرات مؤسسة حدود إلى سنة 1990 . هذه المؤسسة تقوم حاليا بتسويق أزيد من 4.000 طن من التمور في الأسواق الخارجية.

فلاحة: لقاء اعمال بين متعاملين جزائريين و المان بربلين (واج)

شارك متعاملون اقتصاديون جزائريون ينشطون في المجال الفلاحي اليوم الخميس بربلين في لقاء اعمال مع مؤسسات المانية من اجل الحديث حول مشاريع شراكة.

و ابرز وزير التجارة سعيد جلاب خلال لقاء نظمته الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة بالتعاون مع غرفة التجارة و الصناعة العربية الالمانية، الامكانيات الجزائرية "الهامة و المتنوعة" في مجال التصدير.

واوضح الوزير ان المنتج الجزائري يتمتع بنوعية عالية لكنه يتطلب تعزيزا للتعاون بين المتعاملين الجزائريين و الالمان من اجل تثمينه في الاسواق الخارجية.

وقد اعربت الشركات الالمانية المشاركة في هذا اللقاء عن املها في التعاون مع نظيرتها الجزائرية من اجل انجاز مشاريع شراكة تجارية و استثمارات سيما في مجالات التصديق و اللوجيستيك و التوزيع الواسع.

من جانبه وعد السيد جلاب بتسهيل هذا التعاون المفيد للجزائر التي تبحث عن تنوع مداخيلها خارج مجال المحروقات.

كما اشار الوزير الى ان "الجزائر و من خلال منشآتها المجددة يمكن ان تشكل ارضية للتبادل بين اوروبا و افريقيا التي اطلقت منطقتها القارية للتبادل الحر".

اما رئيس الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة محمد العيد بن عمر فقد اكد على اهمية فرص التصدير نحو المانيا التي تستورد مجموعة كبيرة من المنتجات الفلاحية.

واضاف ان "المنتج الجزائري اصبح يثير اهتمام الالمان لنوعيته وكذا للعلاقة بين النوعية و السعر".

و كانت المانيا قد استوردت في سنة 2017 بقيمة 6ر3 مليار دولار من الخضرو 10ر5 مليار من الفواكه.

اما الجزائر فلم تصدر في ذات السنة نحو المانيا الا 4ر7 مليون دولار من الخضرو 6ر41 مليون دولار من الفواكه.

في حين ان المبادلات التجارية الاجمالية بين الجزائر و المانيا فقد سجلت في 2018 اكثر من 5 مليار دولار.

بنوك / مالية / تأمينات

الحكومة خصصتها السنة الماضية لتطهير ديونها

160 ألف مليار في مهب الريح.. والإفلاس يهدد المؤسسات العمومية (الشروق أونلاين)

خطة استعجالية وآلية للمتابعة الشهرية للديون والعمل على تخفيضها
الدولة اشترت الديون المترتبة عن سوء تسيير الشركات بـ 190 ألف مليار

عبرت الحكومة عن قلقها الكبير من تصاعد مديونية المؤسسات العمومية ووصفتها بالمشكل الكبير الذي يعيق مسار تسيير وأداء الجهاز التنفيذي، خاصة وأن مؤسسات عمومية كبرى "استهلكت" أغلفة مالية ضخمة وصلت مستوى 1600 مليار دينار أي في حدود 16 مليار دولار لإحيائها دون نتيجة، في وقت لجأ مجلس مساهمات الدولة إلى وضع تدابير استعجالية موازاة مع إنشاء آلية للمتابعة الشهرية لهذه الديون والعمل على تخفيضها، وإلزام الوزارات الوصية بالمتابعة الدورية، والتنسيق مع إدارة المجمعات والشركات "المتعثرة".

استنفر مجلس مساهمات الدولة في آخر دورة له برئاسة الوزير الأول أحمد أويحيى، مجالس إدارة المؤسسات والشركات العمومية التي يهددها الإفلاس، وعبر المجلس صراحة عن قلق الحكومة حيال المديونية المتصاعدة لهذه المؤسسات، رغم الأموال الضخمة التي خصصتها لإنقاذ هذه المؤسسات وحمايتها من الإفلاس، ولبيان المجلس مدى قلق الحكومة وامتعاضها من الوضعية المالية وسوء التسيير الذي انتهى بالمؤسسات إلى الوضعية المالية الحالية، أصدر مجلس مساهمات الدولة قراراً في 12 ديسمبر الماضي، أبرز من خلاله معضلة تنامي مستويات الديون العمومية وخاصة تلك الخاصة بالمؤسسات العمومية، رغم أن السلطات العمومية عمدت خلال الفترة الأخيرة إلى ضخ موارد مالية معتبرة قدرت بنحو 1600 مليار دينار، منها 400 مليار دينار تم تسريحها في أوت الماضي بقرار من الوزير الأول أحمد أويحيى. وكشفت التوصية رقم 166/01، بشأن ديون المؤسسات العمومية لمجلس مساهمات الدولة عن الوضعية المقلقة لحجم ديون المؤسسات العمومية، وقد أقر المجلس تدابير استعجالية وشدد على ضرورة المتابعة الدورية للوزارات الوصية، مع التركيز على إدارة المجمعات والشركات، وإنشاء آلية للمتابعة الشهرية لهذه الديون وتخفيضها تحت إشراف الوزير المكلف بالقطاع.

وتشير المعطيات بأن الديون المضمونة، لصالح المؤسسات العمومية الممولة من طرف البنوك، تبقى معتبرة وتقدر بنحو 23 في المائة من الناتج المحلي الخام نهاية السنة الماضية مقابل 21 في المائة نهاية 2017، رغم مبادرة الدولة بإعادة شرائها الديون التي تقع على عاتقها والتي بلغت ما بين 2009 و2016 أكثر من 1900 مليار دينار أي حوالي 16.03 مليار دولار، في وقت قدر صندوق النقد الدولي ديون المؤسسات العمومية بحوالي 54٪ من حجم الدين العمومي. ووفقاً للتقديرات الإحصائية المقدمة من قبل الأمامي، فإن قيمة الناتج المحلي الخام الجزائري بلغت حوالي 156.1 مليار دولار عام 2016، وقدر الدين العمومي سنة 2015 بـ 8.8 في المائة من الناتج المحلي الخام، بينما بلغ 21 في المائة سنة 2016، وتذهب نفس التقديرات إلى احتمال بلوغه هذه السنة 18.3 في المائة.

الوضعية المقلقة للمؤسسات العمومية والتي عبرت الحكومة عن عدم ارتياحها نهائياً حيالها كان قد اعترف الوزير الأول أحمد أويحيى نهاية 2018 بخصوصها بارتفاع الدين الداخلي الذي قارب 40 في المائة من الناتج المحلي الخام مقابل 2.6 في المائة في سنة 2016، فيما اعتبر صندوق النقد الدولي أن ارتفاع الدين العمومي، ناتج عن عدم القدرة على تغطية العجز في الميزانية، خاصة مع نضوب صندوق ضبط الإيرادات ولجوء الدولة إلى إعادة شراء ديون المؤسسات العمومية، ومثلت ضمانات الدولة على قروض المؤسسات العمومية لدى البنوك العمومية نسبة 21 في المائة من الناتج المحلي الخام في سنة 2017 و23 في المائة نهاية العام الماضي.

المنتدى العربي الرابع حول المالية العمومية من 9 إلى 12 فبراير في دبي (واج)

سيُعقد المنتدى الرابع حول المالية العمومية والقمة الحكومية العالمية السابعة من 9 إلى 12 فبراير الجاري في دبي (الإمارات العربية السعودية) بحضور وزير المالية السيد عبد الرحمان راوية، حسبما أفاد به يوم السبت بيان الوزارة.

وسيعقد المنتدى الرابع العربي تحت عنوان " اصلاح المالية العمومية في العالم العربي: تحديات وفرص". و سيشكل هذا اللقاء بالنسبة للدول المشاركة فرصة للنقاش حول التحديات التي يواجهها المقررين السياسيين للمنطقة وتبادل التجارب حول تجنيد الموارد يضيف ذات البيان. وسيتم خلال هذا اللقاء التطرق بصفة اساسية الى الافاق الاقتصادية العالمية و الاقليمية و التطورات الاقتصادية و تأثيرها على الدول العربية و قواعد و اطر ميزانياتية التي من شأنها ان تكون ذات فعالية فضلا تحسين التناسق بين السياسات الميزانياتية و المالية في الدول العربية. و فيما يتعلق بالقمة الحكومية العالمية السابعة فستعقد برعاية نائب رئيس دولة الامارات العربية المتحدة , رئيس مجلس الوزراء و حاكم الامارات في دبي السيد شيخ محمد بن راشد آل مكتوم . و فيما يخص المواضيع التي سيتم التطرق اليها خلال هذا اللقاء فستتمحور حول طريقة استعمال الابتكار و التكنولوجيا من اجل ايجاد حلول فعالة للتحديات الدولية التي تواجه البشرية. و على هامش اللقاءين سيشارك السيد راوية في اجتماع مجلس الوزراء العرب للمالية و الذي سيعالج قضية تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الادمج المالي و الذي يشكل تحدي الواجب رفعه من طرف دول العالم العربي. و سيشارك الوزير ايضا في المائدة المستديرة المنظمة بعنوان "الاستثمار في الاقتصاد الرقمي": مقارنة جديدة لصناديق الاستثمار". و ستكون للسيد راوية لقاءات مع بعض نظرائه من الدول العربية و بعض كبار مسؤولي هيئات مالية و اقليمية و دولية المشاركين في هذا الحدث.

تعاون وشراكة

الأداءات الاقتصادية لافريقيا في تحسن مستمر (واج)

أشار تقرير عرضه البنك الافريقي للتنمية يوم الجمعة باديس ابابا على هامش القمة الـ32 للاتحاد الافريقي أن الاداءات الاقتصادية لافريقيا "في تحسن مستمر" بنسبة نمو للنتائج المحلي الخام قدرت بـ5ر3 بالمائة سنة 2018، وهي نسبة مماثلة لنسبة 2017 لكنها سجلت ارتفاعا مقارنا بسنة 2016 (2ر1 بالمائة). وأوضح البنك الافريقي للتنمية في تقريره لسنة 2019 حول الأفاق الاقتصادية في افريقيا عرضته مفوضية الاتحاد الافريقي والبنك الافريقي للتنمية أن النمو الاقتصادي الافريقي "سيستارح خلال السنوات المقبلة ليبلغ 4 بالمائة سنة 2019 و 4ر1 بالمائة سنة 2020". وتمت الإشارة إلى أن النمو الاقتصادي الافريقي "حتى وإن فاق النمو الاقتصادي للبلدان الاخرى الناشئة والنامية يبقى غير كاف لمواجهة التحديات الهيكلية التي يمثلها العجز الحالي و عجز الميزانية المستمرة وهشاشة الديون". ويمثل التحدي بالنسبة للبنك الافريقي للتنمية في "تحسين الاتجاه الحالي للنمو وتمكينه من خلق المزيد من مناصب الشغل". وتشير الأفاق الاقتصادية في افريقيا لسنة 2019 إلى أن استقرار الاقتصاد الكلي والنتائج في مجال التشغيل "تكون أحسن عندما تجلب الصناعة النمو، ما يعني أن التصنيع يعد محركا قويا للاستحداث السريع لمناصب الشغل.

و تأسف البنك الافريقي للتنمية لكون "الاقتصادات الافريقية تعتمد على قطاعات أخرى على حساب القطاع الصناعي"، مشيراً إلى أن هناك فعلاً تغييرات هيكلية جارية من خلال بروز قطاع الخدمات الذي يتميز بالنشاط الموازي وضعف انتاجه وعدم قدرته على استحداث مناصب شغل لائقة. وفي هذا الشأن، يعتبر البنك بأن قرار القادة الأفارقة لسنة 2018 المتمثل في التصنع وخلق القيمة المضافة لثروته الطبيعية الفائضة يسمح "بتفادي النشاط الموازي و البطالة المزمنة".

أحمد أويحيى يشارك في المنتدى الـ 28 لرؤساء دول و حكومات الألية الافريقية (واج)

شارك الوزير الأول، أحمد أويحيى في الدورة الـ 28 لمنتدى رؤساء دول و حكومات الألية الافريقية للتقييم من قبل النظراء التي انطلقت أشغالها يوم السبت باديس ابابا (اثيوبيا). ويمثل السيد أويحيى، رئيس الجمهورية، عبد العزيز بوتفليقة في قمة دول و حكومات الاتحاد الافريقي المقررة يومي الأحد و الاثنين.

وبهذه المناسبة، التزم رئيس التشاد ادريس ديبي ايتنوو، رئيس منتدى رؤساء دول و حكومات الألية الافريقية ب " القيام بكل ما ينبغي فعله من أجل تجسيد المشاريع التي حددتها الالية". كما تطرق أيضا الى " الأولويات الواجب انجازها بهدف تدعيم أليتنا الخاصة بالتقييم الذاتي للحكامة الرشيدة ببلداننا و على مجموع قارتنا بصفة عامة".

و خلال هذه الدورة، التحقت كل من بوتسوانا و غامبيا بالألية الافريقية للتقييم من قبل النظراء مما يرفع عدد المنخرطين في هذه الهيئة الى 39 بلد عضو.

و تعد الألية الافريقية للتقييم من قبل النظراء التي أسست سنة 2003 اجراء للرقابة يهدف الى تشجيع الحكامة الرشيدة في افريقيا كما أنها ضرورية لتحقيق أولويات الشراكة الجديدة من أجل تنمية افريقيا (نيباد) التي تم تغييرها حاليا الى وكالة تنمية الاتحاد الافريقي و أهداف الألفية من أجل التنمية.

كما يتعلق الأمر بأداة وضعت باتفاق مشترك تنضم اليها الدول الأعضاء في الاتحاد الافريقي بشكل ارادي بغية تشجيع المصادقة على اجراءات و معايير و ممارسات تفضي الى تحقيق الاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و تسريع مسار التكامل الاقتصادي الاقليمي.

و تم تحقيق هذا الهدف من خلال تبادل الخبرات و تعزيز الممارسات الايجابية لاسيما تحديد النقائص و تثمين القدرات الواجب تدعيمها بالنسبة للبلدان المشاركة. و تشجع هذه الألية التقاسم و التعلم المتبادلين بفضل حوار بناء و مقنع. و يتم تثمين هذه الألية في اطار القيم و القوانين و المعايير التي تم وضعها باتفاق مشترك و المسجلة في بيان الاتحاد الافريقي حول الديمقراطية و الحوكمة السياسية و الاقتصادية و تسيير المؤسسات في الميادين الأربعة الاساسية. و يتعلق الأمر بالديمقراطية و الحوكمة السياسية و التسيير الاقتصادي و تسيير المؤسسات و التنمية الاجتماعية و الاقتصادية.

افريقيا: دخول الاتفاق حول التبادل الحر حيز التنفيذ في الأسابيع المقبلة (واج)

وصف رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، موسى فقي محمد اليوم الخميس باديس ابابا التقدم المسجل بخصوص منطقة التبادل الحر الافريقية ب"المشجع"، متوقعا دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ في "الأسابيع المقبلة". وأوضح السيد فقي خلال أشغال الدورة العادية الـ 34 للمجلس التنفيذي للاتحاد الافريقي، أن التقدم المسجل بخصوص منطقة التبادل الحر مشجع، مضيفا أنه بوتيرة التصديق الحالية، يمكننا توقع دخول الاتفاق حيز التنفيذ في الأسابيع المقبلة".

و أعرب عن أمله في أن توقع البلدان الستة التي لم توقع بعد على هذه الأداة إلى القيام بذلك في أقرب الآجال وأن تستكمل البلدان التي اجتازت هذه الخطوة بسرعة اجراءات التصديق".

وقال "يجب علينا، في نفس الوقت، التأكد من أن الالتزامات الدولية التي وقعت عليها بعض الدول الأعضاء مع أطراف أخرى لا تتنافى مع ترتيبات منطقة التبادل الحر هذه".

و اعتبر أن تحقيق أهداف منطقة التبادل الحر يعني كذلك بأننا "أحرزنا تقدما بشكل أسرع على مستوى السوق الوحيدة للنقل الجوي والبروتوكول حول حرية تنقل الأشخاص وجواز السفر الافريقي".

==تعميق مسار الادماج لا يزال يجند الطاقات==

و اوضح رئيس مفوضية الاتحاد الافريقي، الذي أعد حصيلة الاتحاد للسته أشهر الاخيرة، أن موافقة هيئات الاتحاد الافريقي على التوجهات بخصوص تصميم و ميزات و انتاج جواز السفر الافريقي ستحظى في هذا الشأن "بأهمية قصوى".

و أعرب عن ارتياحه بشأن "تحقيق تقدم بخصوص جوانب أخرى من مسار الادماج لاسيما برنامج تطوير المنشآت في افريقيا وانشاء سوق افريقية للكهرباء".

ودعا إلى "تعزيز" انشاء المؤسسات المالية للاتحاد الافريقي ألا وهي البنك المركزي وبنك الاستثمار وصندوق النقد الافريقي، مشيرا إلى ان ذلك يعني، فيما يتعلق بالبنك المركزي وبنك الاستثمار "بتعزيز مسار التصديق لتمكين دخولهما حيز التنفيذ".

وبخصوص صندوق السلام، أكد على "أهمية بلوغ الأهداف المسطرة بما فيها تعبئة 400 مليون دولار في أفق 2021 و ضمان تمويل دائم لهذه الأداة على أساس مساهمات خاضعة للتحصيل".

وقال "نحن قادرون على تحقيق هذا الهدف" مضيفا "وبذلك، سنتمكن الأفارقة من تولي زمام الأمور".

الفاتورة ارتفعت بـ 130 مليون دولار رغم قائمة الممنوعات

الحكومة تقف عاجزة أمام طوفان الواردات (الشروق أونلاين)

أظهرت أرقام الجمارك لحصيلة التجارة الخارجية الجزائرية لسنة 2018، أن الحكومة قد عجزت بالفعل أمام ملف الواردات، التي لم تقف أمامها لا رخص الاستيراد ولا قائمة 1000 منتج المنوعة من دخول البلاد، وواصلت التهام ملايين الدولارات.

وفي التفاصيل تشير بيانات الجمارك بخصوص التجارة الخارجية للبلاد عام 2018 التي نشرتها السبت، وكالة الأنباء الجزائرية، إلى أن جميع الإجراءات التي أقرتها الحكومة لكبح فاتورة الاستيراد منذ 2014 قد أظهرت عجزها التام، حيث ارتفعت حصيلة الواردات في العام المنقضي لتبلغ 46.197 مليار دولار، مقابل 46.059 مليار دولار في 2017، أي بزيادة قدرها 138 مليون دولار.

وبلغ العجز التجاري في 2018 ما يزيد عن 5 ملايين دولار (5.03)، مقابل عجز بـ 10.87 مليار دولار خلال سنة 2017، متراجعا بـ 5.84 مليار دولار (-) 53.73 بالمائة. وارتفعت الصادرات إلى 41.168 مليار دولار سنة 2018، مقابل 35.197 مليار دولار سنة 2017، بزيادة قدرها 5.977 مليار دولار بزيادة قاربت 17 بالمائة.

أما الواردات فقد قدرت بـ 46.197 مليار دولار سنة في الفترة ذاتها، مقابل 46.059 مليار دولار خلال سنة 2017، بارتفاع قدره 138 مليون دولار (+0.3 بالمائة).

تشير الأرقام بوضوح إلى أن الحكومة ورغم إجراءات منع دخول ما يقارب 1000 منتج إلى البلاد الذي أقرته في جانفي 2018، إلا أن فاتورة الاستيراد وعلى عكس السنوات الماضية، ارتفعت بواقع 138 مليون دولار (+0.3 بالمائة). ويضاف عجز قائمة الممنوعات من دخول البلاد في كبح فاتورة الواردات، إلى إجراءات أخرى اتخذتها الحكومة سابقا، وأظهرت هي الأخرى عجزها التام في مواجهة طوفان الواردات، حيث أظهرت إجراءات رخص الاستيراد محدوديتها رغم أن الواردات تراجعت بشكل طفيف بعد إقرارها.

وبالتمعن في الأرقام ذاتها فغن تراجع العجز التجاري يعود لسبب واحد ووحيد وهو تحسن أسعار النفط في السوق الدولية خلال 2018، وهو ما يفسر ارتفاع الصادرات الإجمالية إلى أكثر من 41 مليار دولار منها 2.83 مليار دولار صادرات خارج المحروقات.

وتراجعت الواردات الجزائرية من الصين بواقع 5.77 بالمائة وقيمة مالية قدرها 7.850 مليار دولار، في حين ارتفعت حصة فرنسا بـ 11.08 بالمائة لتبلغ 7.781 مليار دولار، واسبانيا بـ 12.7 بالمائة، وتركيا بـ 14.87 بالمائة.

أدرار: إطلاق أول عملية تصدير الإسمنت نحو النيجر (واج)

أطلقت يوم السبت أول عملية تصدير شحنة من الإسمنت مقدرة بـ 2.000 طن نحو جمهورية النيجر ، إنطلاقاً من وحدة إنتاج الإسمنت التابعة لمجمع الهامل سيدي موسى ببلدية تيمقطن (270 كلم شرق أدرار) .

وأوضح الأمين العام لولاية أدرار عابد بلمهل لدى إعطائه إشارة انطلاق عملية تصدير هذه الشحنة الأولى من الإسمنت " أن هذه العملية الهامة تترجم توجهات السياسة الرشيدة لرئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة في ترقية و تشجيع الإستثمار بالجنوب لدفع عجلة التنمية المحلية " .

ومن جهته أشار الرئيس المدير العام لمجمع النقل البري للبضائع و اللوجستيك (لوجيترانس) بوعلام كيني أن مصالحه سخرت إمكانات مادية و بشرية معتبرة لضمان إيصال هذا المنتج بانتظام إلى منطقة أغاديز (النيجر) على مسافة 2.000 كلم عبر المعبر الحدودي لعين قزام بولاية تمنراست ، من بينها توفير 50 شاحنة .

ويجري تصدير الإسمنت بالتنسيق مع ذات المجمع الذي سيتكفل بنقل هذه المادة نحو النيجر عبر دفعات بشحنات بإجمالي 8.000 طن شهريا ، كما أشير إليه.

ومن جانبه أبرز المدير الجهوي للتجارة الجبلاني سبوعي بأن هذه "العملية تندرج ضمن الإستراتيجية الوطنية لترقية و تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات" ، لافتاً إلى أن " قطاع التجارة يعمل على مرافقة المتعاملين المصدرين بمختلف التسهيلات و التحفيظات من أجل دعم المنتج الوطني الذي أصبح مطلوباً في السوق الخارجية و هو ما تجلى في قوافل المنتج الوطني نحو موريتانيا".

و بدوره ثمن مدير غرفة التجارة و الصناعة "توات" بلعالم أحمد هذه الخطوة التي تشكل -حسبه- "قفزة نوعية" في مجال ترقية التجارة الخارجية بين الجزائر و بلدان الساحل الإفريقي بما يعزز العلاقات الإقتصادية للجزائر مع العمق الإفريقي.

و من ناحيته صرح مسير وحدة إنتاج الإسمنت أن هناك برامج أخرى للتصدير مستقبلاً نحو بلدان إفريقية أخرى على غرار مالي و موريتانيا و بوركينا فاسو ، خاصة و أنه يرتقب تشغيل خط آخر للإنتاج بهذه الوحدة بطاقة (2ر1) مليون طن سنوياً من الإسمنت ، يضاف إلى خط الإنتاج الحالي الذي يضمن نفس الطاقة الإنتاجية .

و أكد رئيس بلدية تيمقطن حساني الشريف بالمناسبة أن هذه الجماعة المحلية باتت تشكل وجهة متميزة للإستثمار نظراً لمقوماتها الواعدة في عدة مجالات حيوية على غرار الصناعة و الفلاحة و السياحة ، مما سيساهم في دفع حركيتها الإقتصادية الكفيلة بدفع عجلة التنمية المحلية و توفير الثروة و استحداث مناصب الشغل.

وكان وزير الصناعة و المناجم يوسف يوسف قد صرح في وقت سابق أن الجزائر تطمح إلى رفع صادراتها من الإسمنت إلى نصف مليار دولار في غضون الخمس سنوات القادمة.

و أوضح الوزير على هامش زيارة عمل قادتة مؤخراً إلى ولاية بشار أنه يتوقع أن يبلغ فائض الإسمنت خلال الخمس سنوات القادمة ما بين 10 و 15 مليون طن، وهو ما سيسمح -كما أضاف- برفع صادرات هذه المادة إلى 500 مليون دولار. وأشار السيد يوسف إلى أن صادرات الإسمنت بلغت واحد (1) مليون طن في 2018 ، مضيفاً أنها سترتفع إلى مليوني (2) طن في 2019 .

تراجع محسوس في العجز التجاري خلال العام 2018 (واج)

بلغ عجز الميزان التجاري للجزائر 5ر03 مليار دولار خلال سنة 2018 ، مقابل عجز بلغ 10ر87 مليار دولار خلال سنة 2017، متراجعا بـ 5ر84 مليار دولار (53ر73 - بالمائة)، حسب ما علمت واج لدى الجمارك.

وارتفعت الصادرات خلال 2018 الى 41ر168 مليار دولار، مقابل 35ر191 مليار دولار سنة 2017، بزيادة قدرها 5ر977 مليار دولار (16ر98 + بالمائة)، حسب المعطيات المؤقتة للمركز الوطني للإرسال ونظام المعلومات التابع للجمارك. وفيما يتعلق بالواردات، فقد قدرت بـ 46ر197 مليار دولار سنة 2018، مقابل 46ر059 مليار دولار خلال سنة 2017، بارتفاع قدره 138 مليون دولار (0ر3 + بالمائة).

وغطت الصادرات 89 بالمائة من الواردات خلال سنة 2018 ، مقابل 76 بالمائة خلال العام 2017. وقدرت قيمة صادرات المحروقات والتي مثلت اهم المبيعات الجزائرية نحو الخارج بنسبة (93,13 بالمئة من إجمالي الصادرات) بـ 38ر338 مليار دولار مقابل 33ر261 مليار دولار سنة 2017، مرتفعة بـ 5ر077 مليار دولار (15ر26 + بالمائة).

أما الصادرات خارج المحروقات فما تزال هامشية، حيث مثلت 6,87 بالمائة من المبلغ الاجمالي للصادرات، لتقدر بـ 2,83 مليار دولار في 2018 رغم ارتفاعها بـ 46ر63 بالمائة مقارنة بسنة 2017.

وتتشكل الصادرات خارج المحروقات من المنتجات نصف المصنعة بحوالي 2ر24 مليار دولار سنة 2018 مقابل 1ر41 مليار دولار في 2017 (59 + في المائة) والسلع الغذائية بـ 373 مليون دولار مقابل 349 مليون دولار (6ر88 + بالمائة)، والمواد الخام بـ 92 مليون دولار مقابل 73 مليون دولار (26ر03 في المائة) و التجهيزات الصناعية بـ 90 مليون دولار مقابل 78 مليون دولار (15ر4 + في المائة) ومواد استهلاكية غير الغذائية بـ 33 مليون دولار مقابل 20 مليون دولار (65 + في المائة) و مواد التجهيز الفلاحي 0,30 مليون دولار مقابل 0,29 مليون دولار.

== واردات: ارتفاع طفيف في فاتورة المواد الغذائية وتراجع في فاتورة الوقود==

وفيما يتعلق بالواردات، شهدت فاتورة المنتجات الطاقوية والزيوت (بما فيها الوقود) ومواد التشحيم تراجعا ملحوظا حيث بلغت 1ر015 مليار دولار في 2018 مقابل 1ر992 مليار دولار في 2017 متراجعة بـ 977 مليون دولار (5ر49 - بالمائة)، حسب بيانات الجمارك.

ونفس المنحى التنازلي عرفته واردات التجهيزات الفلاحية والصناعية والمواد النصف مصنعة خلال فترة المقارنة سلفة الذكر.

و بلغت فاتورة واردات التجهيزات الفلاحية 563 مليون دولار في 2018 مقابل 611 مليون في 2017 متراجعة بـ (7ر86 - بالمائة).

أما مواد التجهيز الصناعية فقد تم استيرادها بقيمة 13ر43 مليار دولار مقابل 13ر99 مليار دولار (4ر02 - بالمائة). وتراجعت بدورها واردات المواد النصف المصنعة الى 10ر96 مليار دولار مقابل 10ر98 مليار دولار مسجلة بذلك تراجعا بنسبة 0ر24 - بالمائة.

و من جهة اخرى، تفيد احصائيات الجمارك ان واردات مجموعات المنتجات الغذائية و المنتجات الخام و منتجات الاستهلاك غير الغذائية سجلت ارتفاعا في 2018.

وسجلت فاتورة واردات المنتجات الغذائية ارتفاعا طفيفا لتقدر بـ 8ر573 مليار دولار مقابل 8ر438 مليار دولار (6ر1 + بالمائة).

وفيما يتعلق بمجموعة المنتجات الخام ، ارتفعت الواردات الى 1ر898 مليار دولار مقابل 1ر527 مليار دولار (3ر24 + بالمائة). اما فاتورة واردات مواد الاستهلاك غير الغذائية بلغت 9ر75 مليار دولار مقابل 8ر511 مليار دولار (14ر63 + بالمائة).

و بالنسبة لنمط تمويل الواردات، فمن أصل 46ر197 مليار دولار من المواد المستوردة، تم دفع مبلغ 27ر52 مليار دولار نقدا من اجمالي المواد المستوردة اي نسبة 59ر56 بالمائة من المبلغ الاجمالي. وقد مولت القروض الواردات بمبلغ 16ر9 مليار دولار (36,6 بالمائة)، بينما تم تمويل الباقي عن طريق وسائل اخرى بما قيمته 1ر767 مليار دولار (3ر82 بالمائة) و عن طريق حسابات العملة الصعبة الخاصة بالاستيراد بما قيمته سبع (7) مليون دولار (0ر02 بالمائة).

== ايطاليا تحافظ على صدارة قائمة الزبائن و الصين أول ممون ==

و فيما يخص الشركاء التجاريين للجزائر، حافظت ايطاليا على صدارة قائمة الزبائن بينما ضلت الصين اول ممون في 2018.

وهكذا فان قائمة اهم الزبائن الخمس للجزائر تتمثل في ايطاليا ب 6ر127 مليار دولار ما يمثل (9ر14 بالمائة من مجموع صادرات الجزائر) متبوعة باسبانيا ب5 مليارات دولار (15ر12 بالمائة)، فرنسا ب 4ر6 مليار دولار (25ر11 بالمائة) ثم الولايات المتحدة الامريكية ب 3ر86 مليار دولار (4ر9 بالمائة) ثم بريطانيا ب 2ر8 مليار دولار (7ر6 بالمائة). و بالنسبة للممونين الرئيسيين للجزائر، لاتزال الصين تحتل المرتبة الاولى ب 7ر85 مليار دولار (17 بالمائة من اجمالي الواردات الجزائرية) متبوعة بفرنسا ب 4ر78 مليار دولار (35ر10 بالمائة) تليها ايطاليا ب3,65 مليار دولار (91ر7 بالمائة) و اسبانيا ب 3ر53 مليار دولار (65ر7 بالمائة) و المانيا ب 3ر18 مليار دولار (88ر6 بالمائة).

أهم الدول الممونة للجزائر خلال سنة 2018 (مؤطر)

هذه قائمة أهم الدول الممونة للجزائر وقيمة الواردات الجزائرية من هذه الدول خلال 2018 , وكذا تطورها (انخفاض و ارتفاعا) مقارنة بسنة 2017.

المصدر: (المركز الوطني للإرسال و نظام المعلومات التابع للجمارك)

الدولة	القيمة	تطور
(مليون دولار)		
-الصين	7.850	-5ر77%
-فرنسا	4.781	+11ر08%
-ايطاليا	3.653	-2ر87%
-اسبانيا	3.535	+12ر7%
-المانيا	3.179	-1ر64%
-تركيا	2.310	+14ر87%
-الارجنتين	1.892	+24ر4%
-الوم.أ	1.628	-10ر55%
-الهند	1.299	+31ر88%
-كوريا الجنوبية	1.208	-28ر61%
-البرازيل	1.202	-12ر65%
-روسيا	911	-25ر45%
-السعودية	698	+31ر45%
-بولونيا	667	+45ر63%

بلجيكا 617 +283%

المجموع

الفرعي: 35.430

المجموع: 46.197.

أهم زبائن الجزائر خلال سنة 2018 (مؤطر)

فيما يلي قائمة أهم الدول من زبائن الجزائر وقيمة الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول خلال سنة 2018 , وكذا تطورها (انخفاضا وارتفاعا) مقارنة بسنة 2017.
المصدر: (المركز الوطني للإرسال و نظام المعلومات التابع للجمارك)

الدولة (مليون دولار)	القيمة	التطور
إيطاليا	6.127	+8,7%
اسبانيا	5.002	+21,7%
فرنسا	4.631	+4,4%
الولايات المتحدة	3.857	+11%
بريطانيا	2.771	+72,3%
تركيا	2.318	+26%
هولاندا	2.250	+18%
البرازيل	2.248	+5,5%
الهند	1.622	+85,8%
الصين	1.311	+89,2%
كوريا الجنوبية	1.264	+41,5%
بلجيكا	1.225	+32,8%
البرتغال		
	1.111	+16,1%
تونس	952	+26,2%
المغرب	653	+45,7%

المجموع الفرعي : 37.342

المجموع : 41.168 .

يقظة إعلامية